



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.

ورشة عمل وطنية بشأن  
تعزيز فعالية منظومة إقرار الذمة المالية في فلسطين  
رام الله، فلسطين، 11-12 أيار 2015

كلمة رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد  
معالي اللواء أشرف ريفي  
وزير العدل في الجمهوريّة اللبنانيّة

دولة رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمدالله

معالي السيد رفيق النتشه، رئيس هيئة مكافحة الفساد

الشركاء الأعراف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)

الأخوات والإخوة الحضور،

كم كنت أودُّ أن أكون بينكم هذا الصباح في افتتاح ورشة عملكم، ولكن الظروف القاهرة تآبى أن أحظى بشرف الحضور إلى فلسطين في الأوضاع الحاضرة.

تفصلنا الآن مائتان وثلاثون كيلومترا، ولكن تجمعنا، في كلِّ آن، الأخوة الصادقة، والقضية المحقّة، والرغبة المشتركة ببناء أوطانٍ مزدهرة يسودها حكم القانون، ولا يعكّر صفوها إحتلالٌ ولا فساد !

فاسمحو لي أن أبدأ كلمتي بالتعبير عن سعادتني واعتزازي بالتحدث إليكم، وإن عبر شاشة، على أمل لقاء قريب يجمعنا إن شاء الله، فشكرا إلى المنظمين على

إتاحة هذه الفرصة لي، وعلى رأسهم هيئة مكافحة الفساد، وشكرًا إلى كل من ساهم في عقد هذا اللقاء الهام.

إنّ اجتماعكم اليوم يعبّر عن وعي الفلسطينيين بخطورة الفساد وآثاره المدمّرة على المجتمع، وعن القناعة بضرورة التصدي له بمزيد من الحزم والحكمة، ولا يكون ذلك إلا بتضافر الجهود الوطنية كافة، وبتكاتف المؤسسات الرسمية وانفتاحها على المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وما النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي أعلنتم عنها الشهر الماضي، إلا دليل حريصكم على انتهاج مقاربة فعّالة ومنسّقة في مواجهة هذه الظاهرة الخبيثة التي تجاهلناها طويلا في عالمنا العربي، حتى استشرت في كثير من البلدان فدكّت أسس الاستقرار فيها، وأدت إلى تعميق مشكلات الفقر والجهل والبطالة. والنتيجة أننا أصبحنا في القرن الواحد والعشرين أكثر عرضةً من ذي قبل لتدخل الخارج، وتطرف الداخل، في وقت تتفاقم فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى العالم وتهدّد مستقبلنا جميعًا.

وفي فلسطين، تتضاعف كلُّ هذه التحديات في ظلِّ احتلالٍ غاشمٍ، يتمادى في ظلمه واستبداده، ويستفيد بلا شك من وجود الفساد، مما يجعل من عملكم، سيداتي وسادتي، فعل مقاومة بكل ما للكلمة من معنى، أنحني أمامه، وأجلُّ القيمين عليه، وأتشرف بدعمه بكل ما أوتيت من قدرة.

وما لقاءكم اليوم إلا محطة في هذا المسار، اخترتم لها موضوعاً بالغ الأهمية، وهو "التصريح عن الذمة المالية"، فمن دون منظومة فعّالة في هذا الشأن، تفقد مكافحة الفساد ركنًا أساسيًا من أركانها، فمثل هذه المنظومة تساعد على تعزيز شفافية الإدارة، وتزيد ثقة الناس بالمسؤولين والموظفين، وتُعينُ الأجهزة المعنية على رصد حالات تعارض المصالح وحالات الإثراء غير المشروع.

من هذا المنطلق، يحظى موضوعكم باهتمامٍ خاص من جانب "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، التي أتشرف بترؤوسها، ويلتقي أيضاً مع قناعاتي الشخصية، إذ أنني قمتُ بعد أن تولّيتُ منصبَ وزيرِ العدلِ مطلعَ العام الماضي بالإفصاح عن ثروتي وثروة زوجتي وأولادي إلى الرأي العام، وقدمتُ مقترحاتٍ لتعديل القانون اللبناني لمكافحة الإثراء غير المشروع الذي يُعنى بعملية التصريح، ولكنه يعاني من عدة فجوات تُعيق تطبيقه بشكل فعّال. وذلك لأنني أرى أنّ هذه

المنظومة تشكّل، إذا تمّ تفعيلها، وسيلةً أساسيةً لحماية المال العام والحد من الفساد وملاحقة مرتكبيه.

## أيها السيدات والسادة،

توفّر لنا المعايير الإقليمية والدولية، لا سيّما "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، وكذلك التجارب المقارنة في أكثر من 140 دولة حول العالم، الكثير من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي يمكن أن نبني عليها في سعينا من أجل وضع منظومة فعّالة للتصريح عن الذمة المالية.

ولعلّ من أبرز المقتضيات ذات الصلة التي يجب أخذها في عين الإعتبار هي الحرص على تقديم التصاريح بشكل دوري، وإيجاد آلية إدارية مناسبة للتحقق من سلامتها وصحتها، وإلا نكون قد حكمنا على هذه المنظومة بالفشل!

لقد وفّرت "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، بالتعاون مع "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي"، مشورة فنية متخصصة إلى عدة بلدان عربية في هذا المجال، أذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، تونس ولبنان، اللذين عملا خلال السنة الماضية على اقتراح تعديلات هامة على النصوص القانونية ذات الصلة،

نأمل أن يتمّ اعتمادها قريباً، إذ نتوقع منها أن تساعد على إحداث نقلة نوعية في جهود مكافحة الفساد في البلدين في وقت تُعاني فيه أكثرية بلدان المنطقة من غياب تشريعات فعّالة في هذا المجال.

من هنا، فإنني أتطلعُ إلى نقاشاتكم خلال هذين اليومين، وأعبّر عن كامل استعدادنا في الشبكة العربية، وفي وزارة العدل اللبنانية، لتزويدكم بما هو متوافر لدينا من خبرات وتجارب في هذا المجال، وللاستفادة أيضاً من أفكاركم ومقترحاتكم، وذلك في إطار آليات التعاون التي ترعاها شبكتنا على مستوى المنطقة.

هذه الشبكة التي تأسست في 2008، تعدُّ بين أعضائها في فلسطين كلاً من "هيئة مكافحة الفساد" و"وزارة العدل" و"ديوان الرقابة المالية والإدارية"، وذلك ضمن 45 وزارة وهيئة من 17 بلداً عربياً، كما تضمُّ عضوين مراقبين من البرازيل وماليزيا، و"مجموعة غير حكومية" مؤلفة من عشرين منظمة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجال الأكاديمي، ومن بينها، في فلسطين، إئتلاف "آمان" وجمعية "مساواة".

وأنا أعتز بأن تكون وزارة العدل اللبنانية طرفاً في هذه الآلية الإقليمية المميّزة التي اختصرت المسافات بين المعنيين بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في منطقتنا، وأتطلع إلى استمرار التواصل والتعاون بيننا جميعاً من المحيط إلى الخليج، وخصوصاً معكم أنتم، أخواتي وإخوتي في فلسطين.

أشكركم مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي للتحدث إليكم، وأتمنى لأعمالكم النجاح والتوفيق، معرباً مرة أخرى عن أصدق مشاعر التضامن مع القضية الفلسطينية، قضيتنا جميعاً، وكامل الاستعداد لمساندة جهودكم في مكافحة الفساد التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى بناء دولته الحرة والمستقلة.

وفّقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

\*\*\*